مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المرأة المسلمة بين السيطرة والوكالة

دانييل جولي

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

المرأة المسلمة بين السيطرة والوكالة

دانييل جولي *

تقديم

أثارت التعبئة النسائية في إيران حركة احتجاجية بالغة الأهمية بعد مقتل الشابة الكردية، (مهسا أميني) على يدي الشرطة.

تتحدَّى تلك الأحداث الصور النمطية الشائعة عن المرأة المسلمة، والتي تميل إلى تصويرها على أنَّها سلبية وخاضعة، وغير مهتمة بالقضايا التي لا تتعلَّق بالمنزل والأسرة.

في الواقع، يُفترض –عموماً– أنَّ النساء لسنَ فاعلات مهمات في الحياة العامة والسياسية، ولا يهتممنَّ كثيراً بالسياسة، وهناك مَن يعتقد أنَّ السياسة هي في الأساس شيء يخص الرجل؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ يشجعهم على هذا التفكير ومنه: (التقاليد، والحياة الأسرية، والتعليم، والدين، والأدب) «دوفيرجر استشهد به في Allwood and Wadia 2000»

يُنظر إلى النساء المسلمات –بسبب الثقافة الاجتماعية والدينية– عن طريق عدسات متشابهه، كالافتراض المتزايد بأنَّ قدرتهنَّ على العمل في الفضاء العام محدودة، وقد غذَّت وسائل الإعلام السائدة تصوراً عاماً عن هؤلاء النساء كضحايا للهيمنة والعنف، ومن ثَمَّ عزَّزتِ التحيزات التي تصورهنَّ على أنَّهنَّ كائنات خاضعة، أو غير مبالية، أو غير مطلعة، ومحصورة في المجال الخاص من المنزل والأسرة. ويعني هذا أنَّهنَّ غير قادرات، أو غير راغبات في التصرف كأفراد فاعلين، ومن ثَمَّ لا يستحققنَّ عديداً من الحقوق الناشئة عن المشاركة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ومن ثَمَّ فإنَّ الأمر يستحق دراسة كيف تتفاوض هؤلاء النساء على العقبات والعوامل التمكينية.

* باحثة في علم الاجتماع، ونائب رئيس في المركز الفرنسي للأبحاث في العراق.

نساء مسيطرات

تواجه النساء المسلمات عقبات أمام استقلاليتهنَّ في عديدٍ من الساحات، وعلى أيدي شخصيات مختلفة. نقلاً عن تحقيق أُجْرِيَ في كردستان، يسرد القضايا الأساسية التي تهم النساء (Joly and Bakawan 2016)، وهم يؤكدون المسألة الحيوية المتمثلة في السلامة الجسدية، وحقوق الإنسان الأساسية كالرقابة المفروضة عليهم، كما توجد مجموعة أخرى من القيود ضمن المجال القانوني حينما تكون الشريعة مصدراً رئيساً للقانون، كما هو الحال في معظم البلدان الإسلامية، والمجال الثالث المهم هو الوصول إلى التعليم والتوظيف، وهي عوامل تمثِّل وسائل مهمة لمتابعة مشروع حياة الفرد، ونشاطه في الفضاء العام، والتي كثيراً ما تُقيَّد على الأقل.

تمثِّل الأعراف والتقاليد الأبوية مصدراً للسيطرة على المرأة، والتي بموجبها تمنح بنية الأسرة الممتدة لسلطة رب الأسرة الذكر، ليس فقط في شخص الأب والزوج، ولكن في حالة غيابهما، كالأخ، أو العم، أو حتى القريب البعيد الذي يتولَّى السيطرة على المرأة في الأسرة.

تُعدُّ الأدوار الاجتماعية للمرأة على أنَّها أدوار –الزوجة، والأم، والابنة– منسوبة وَفْق الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، فهي الوديعة لشرف الأسرة وكرامتها. وتشمل أسوأ الجوانب الناتجة عن هذا الوضع جرائم الشرف، والزواج القسري، وزواج الأطفال، والعنف المنزلي والزوجي، وكذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، والمصاحبة لحالات الانتحار الناجمة عن تلك الانتهاكات. ومع ذلك، يجب أن يكون المرء حريصاً على تحقيق التوازن بين هذه الملاحظات، كما تفعل النساء المعنيات؛ لأنَّها لا تنتقص من حقيقة أنَّ الأسرة قد تمثِّل أيضاً موقعاً مهماً للراحة العاطفية والحماية والدعم، أو حتى حصناً ضد اضطهاد الدولة.

غالباً ما تشير النساء إلى المؤسسات الإسلامية بوصفها عوائقَ في طريق استقلاليتهنَّ، كما تدين بعض النساء بما يسمونه «إسلام القرية»، ويجادلنَ بأنَّه يكرِّر ويعزِّز أكثر السمات قمعاً للتقاليد الأبوية، ويركِّز بعضهم الآخر على الإسلام السياسي، وتطبيقه لقانون الأحوال الشخصية الذي يواجه النساء، كذلك هناك تحديات قانونية تلك المتعلقة بالميراث، والوصاية على الأطفال، والطلاق، وواجب طاعة الزوج، والشهادة أمام محكمة، وتعدد الزوجات، وكلها تمنح المرأة حقوقاً تكرِّس العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين على أساس التحيز الأبوي. ومع ذلك، تدعو بعض النساء المسلمات إلى المطالبة بالحق في التعليم، وتحدي بعض الممارسات التقليدية مثل الزواج بالإكراه.

تنهض الدولة بدورٍ رئيسٍ في السيطرة على المرأة المسلمة بطرائق متعددة، على سبيل المثال، ما تزال جرائم الشرف مباحة في قانون العقوبات العراقي لعام 1969، الذي يضعها في فئة قانونية منفصلة، بحيث يستفيد القتلة من أحكام أخف من تلك المتعلقة بأنواع القتل الأخرى، إذ لا يمكن أن تتجاوز الإدانات ثلاث سنوات في السجن.

وينص قانون العقوبات العراقي نفسه على أنَّه يمكن للرجل المسؤول عن الأسرة بالإفلات الكامل من العقاب، حين ممارسته العقوبة البدنية على النساء والأطفال؛ لأغراض تعليمية.

تتضمن التشريعات في معظم الدول الإسلامية ما يسمى «قانون الاغتصاب» الذي يحمي المغتصب من أي ملاحقة قانونية إذا تزوج الضحية، كما نفَّذت القوى المحافظة أيضاً أكثر السمات تقييداً للإسلام السياسي كوسيلة للسيطرة على النساء والسكان عموماً. وزيادة على ذلك، حوَّلتِ الحكومات الاستبدادية التحرُّش الجنسي بصورة متزايدة إلى أداة سياسية، وتدبير مضاد للثورة؛ لقمع المعارضة والسيطرة على سكانها عن طريق الشرطة، والجيش، أو عن طريق الأشخاص المأجورين، كما هو الوضع في مصر حالياً.

تصبح المرأة –في حالات الأقليات العرقية، أو الدينية، أو القومية– رهينةً أخلاقياً، وغنيمة تستهدفها الدولة القمعية؛ لتقويض مقاومة المجتمعات. وكمثال على ذلك، فإنَّ الاغتصاب –وهو صورة متطرفة من العنف الجنساني– لا يُستخدم لانتهاك النساء وإلحاق الأذى بهنَّ، بل يُستخدم لإذلال المجتمعات وإبادتها بأكملها كسلاح حرب منهجي وجماعي؛ لأنَّ النساء يُنظر إليهنَّ عموماً على أنَّهنَّ من العلامات البيولوجية والرمزية والناسخات للمجتمعات (Adra et al. 2018).

يمكن للمرء أن يستشهد بقضايا فظائع صدام حسين ضد الأكراد في الثمانينيات، وقمع الدولة التركية للأكراد في التسعينيات، واغتصاب النساء الإيزيديات وتعذيبهنَّ على يدي داعش (أو ما يسمَّى بالدولة الإسلامية).

أصبحت الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضاً جهات فاعلة رئيسة، وتمارس العنف ضد المرأة في جميع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إنَّ أبرز مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي هم داعش والجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة الأخرى، والتي تكون بارزةً في سوريا والعراق وليبيا. إنَّ مخطَّط داعش هو توجيهي تماماً لمكانة النساء في مجتمعهنَّ، ممَّا يجعلهنَّ على نطاق واسع في التبعية، ويحصرهنَّ في المنزل والأطفال، ولا يسمح لهنَّ بأيِّ رأي في الفضاء العام.

على أي حال، فإنَّ الحقوق الديمقراطية، أو المؤسسات الديمقراطية ليست جزءاً من برنامج داعش. على سبيل المثال، لفظ الأكراد بأنَّهم «مرتدون» يُشير إلى أنَّهم لا يتوقعون أي رحمة، ويُؤكِّد وضع المرأة الكردية أنَّها مجرد ممتلكات وبضائع بأسوأ طريقة ممكنة، ويتعيَّن على النساء المسلمات مواجهة وصمات السرد الاستشراقي المرتبط بالإرث الاستعماري وما بعد الاستعماري، والذي يُعيد ثقافة الهيمنة بين الجنسين ((Joly and Wadia 2017 Scott 2007)).

وهكذا يُصوَّرون على أنَّهم ضحايا بحاجة إلى التحرُّر وعلامات على «الآخر»، وتجسد «هم» في مواجهة نموذج متحرر «نحن» شمال العالم. لقد اسْتُخْدِمَ وضع المرأة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة كمبرر للتدخلات الخارجية كما هو الحال في أفغانستان Koloma) Beck 2018) من ناحية أخرى، يتسبَّب التدخل الإمبريالي بصورة ثابتة ومباشرة في معاناة كبيرة للمرأة (Deniz Kandiyoti 2013) من ناحية أخرى، أدَّت إلى تعزيز الاضطهاد من السلطة الأبوية المحلية وسلطة الدولة (العلي 2016) ، والتي تعدُّ نضال النساء بمنزلة «خيانة» لمجتمعهنَّ، ويتضح هذا بصورة أفضل عن طريق خطاب الحركات الإسلامية التي تندِّد بما تستخدمه، أو تعدُّه تواطؤاً مع القوى الإمبريالية. وقد وُصفت بأنَّها إشكالية «الرهينة» (المرابط 2012). علاوة على ذلك، فإنَّ هذه الصور المختلفة للعنف ومرتكبيها ترتكز على أوجه عدم المساواة الهيكلية، التي كثيراً ما تجعل النساء أكثر ضعفاً. ومن الناحية الاقتصادية، شهدت العقود الماضية ظهور «تأنيث الفقر» في عديد من البلدان المرتبطة بالتحرير الجديد للاقتصاد.

النساء كفاعل اجتماعي وسياسي

كان على النساء المسلمات أن يشكلنَ أنفسهنَّ كفاعلات اجتماعياً ضمن هذا السياق المعاكس،(Joly and Wadia 2017) . لقد تبيَّن أنَّهنَّ قد طورنَ من قدراتهنَّ على العمل، وطورنَ مجموعة من الإستراتيجيات للمشاركة في الحياة المدنية، والسياسية أثناء متابعة مشروع حياتهنَّ.

تاريخياً، شاركت النساء المسلمات في نضال التحرر الوطني السابقة في جميع أنحاء العالم المستعمر، وكذلك في النضال المعاصر، مثل تقرير المصير للشعبين الكردي والفلسطيني. إنَّ الصور الحالية التي يتخذها نشاط المرأة متنوعة للغاية، وواسعة النطاق، سواءً من حيث الأسباب التي يُدَفَع عنها، أم أنواع العمل الجماعي المعتمدة، وهي تشمل النضالات السياسية، والنضال ضد الاستبداد من أجل الديمقراطية، والنضال ضد الاحتلال وعدم المساواة، والحملات القومية لحقوق المرأة، ومبادرات الرعاية الاجتماعية والخيرية، والحملات البيئية.

شاركت الناشطات في الانتفاضات العربية في 2011 و2012، مثل احتلال الأماكن العامة في تونس ومصر واليمن. ويمكن العثور على الناشطات في المنظمات السياسية الكلاسيكية (كالأحزاب، والنقابات، وكالترشُّح للانتخابات، وحضور البرلمان)، ولكنَّهنَّ يشاركنَ مشاركة خاصة في القطاع التطوعي والجمعيات المحلية. إجمالاً، غالباً ما تُسجَّل التزاماتهم في رؤى سياسية، ومشاريع اجتماعية واسعة، إذ يكون الموضوع المتكرر هو موضوع العدالة الاجتماعية، والاعتبارات الأخلاقية. واقعاً، في جميع أنحاء المنطقة وفي لحظات تاريخية مختلفة جمعت الناشطات النسويات معارضة الاستبداد السياسي، والقمع من ناحية، ومن ناحية أخرى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، وكما نرى حالياً في سوريا واليمن والعراق، فإنَّ النساء عادة ما يكون دورهنَّ –في أوقات الأزمات والحرب– هو الحفاظ على حياة المجتمعات، وإطعام الأطفال، عن طريق إجراءات تضامنية ملموسة على الأرض.

طعنت النساء في قانون الأحوال الشخصية الذي يحكم الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث، لكنَّهنَّ تناولنَ أيضاً موضوعات حساسة، مثل: العنف المنزلي، والتحرُّش الجنسي، وجرائم الشرف، والقتل، فضلاً عن الحقوق الإنجابية.

رُبِطَتِ التعبئة والنشاط حول السلامة الجسدية ربطاً ملحوظاً –في السنوات الأخيرة–

بالاعتراف بأنَّ الهيئات هي في صميم العائلات، والاقتصاد، والمؤسسات الاجتماعية والسياسية، وتشكيل الدول، والمجتمع المدني، والمواطنة، وبعض الإنجازات جديرة بالملاحظة. أحرزت المرأة –في كردستان العراق– تقدُّماً جيداً في تعزيز حقوقها، وحصلت على إصدار «قانون مكافحة العنف الأسري في إقليم كردستان العراق» (قانون رقم 8 2011) (Al Ali and Pratt 2011، Hardi 2013، Joly and باكوان 2016(.

تشارك النساء الكرديات والسياسيات الفاعلات –في سوريا– في تطوير مشروع مجتمعي تقدُّمي، وانخرطنَ في الكفاح المسلح؛ لمكافحة خطر المذابح والاستعباد من قبل داعش. شغل عديد منهم مناصب عالية المسؤولية (كانت امرأة تقود المقاومة المنتصرة ضد داعش في كوباني في سوريا). تحشَّدتِ النساء –في تونس–؛ لتغيير قانون العنف ضد المرأة (بن عاشور 2016). علاوة على ذلك، لدى عديد من الناشطات النسويات في المنطقة منظور نسوي عابر للحدود الوطنية ونضال ضد تأثير العولمة، ولا سيَّما التوسُّع الرأسمالي العالمي، والاقتصاد الليبرالي الجديد، والإمبريالية، وتكوينات القوة الاستعمارية الجديدة (ADRA 2013).

في الآونة الأخيرة، غالباً ما تدور صور جديدة من المشاركة النسوية، ولا سيَّما بين جيل الشباب من الناشطين والمنظمات النسوية حول سياسات الجسد، وتتضمن صوراً مبتكرة للتنظيم خارج هياكل المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك النشاط عبر الإنترنت.

ومع ذلك، كان على النساء المسلمات الدفاع عن قبولهنَّ في صفوف الأحزاب والحركات السياسية، والتي تميل إلى إبقائها على الهامش، حتى بين الأحزاب التي تدعي أنَّها تقدمية وعلمانية ومتساوية. فيما يتعلق بالأحزاب الإسلامية، تميل النساء إلى الانفصال والتوجُّه نحو «قضايا المرأة» مثل التعليم، والعمل الخيري، وما إلى ذلك(Larzillière 2016) .

تفضل النساء الجمعيات بوصفها مجال عملها الرئيس. كما هو موضَّح في دراسات مختلفة، تشارك النساء في الغالب على المستوى الشعبي في الحركات الاجتماعية، وسياسة الاحتجاج، ومجموعات المجتمع غير الرسمية، والمنظمات التطوعية، وما إلى ذلك(Amiraux 2003) ، Christy 1994؛ Allwood and Wadia 2000؛ Randall 1987).

استنتاج

تواجه النساء المسلمات بِلا شك صعوبة بالغة في نضالهنَّ؛ لكسب حقوقهنَّ، وتحقيق العدالة الاجتماعية. لقد أظهرنَ مع ذلك أنَّهنَّ قد وجدنَ طرائقَ لمتابعة مشاريعهنَّ الجماعية والفردية بطرائق متعددة، مع تكرارها في المواقع التي لا تقع في دائرة الضوء. تتماشى هذه النتائج مع الحجج التي عرضها الباحثون النسويون، وهي أنَّ عدم اهتمام المرأة المزعوم بالسياسة كان بسبب التصور المعرفي المقيِّد للسياسة، وَفْقاً لتعريفها الكلاسيكي المحصور بالأحزاب السياسية، والسياسة الانتخابية.

ومن ثَمَّ، اسْتُبْعِدَت صور أخرى من المشاركة، وهي على وجه التحديد تلك التي تميل إلى جذب مشاركة المرأة: «لا تشارك المرأة أقل من مشاركة الرجل؛ بدلاً من ذلك، يشاركون بصور مختلفة [...] في مزيد من الجمعيات المجتمعية المخصصة، وغير المنظمة، والمنظمات التطوعية، وجماعات الاحتجاج (Githens et al. 1994).

تُرْجِمَتِ المقالة من موقع المركز الفرنسي للدراسات حول العراق، رابط المقال:

https://cfri-irak.com/en/article/-2022-11-30